



2003 / 4



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

2480

السنة التاسعة

فهرس العدد

الصفحة

مسلسل

الافتتاحية:

١ محطة مهمة في تطوير العلاقات الإماراتية-البريطانية



تقارير وتحليلات:

٢ زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة إلى المملكة المتحدة ... الأهمية

٢ والأهداف

٤ إيران في البيان الختامي لقمة «الثمانى» الكبرى... المعنى والدلالات

٦ على ضوء جولة بوش الخارجية: العلاقات الأمريكية-الأوروبية .. إلى أين؟

٨ تغيير مهم في استراتيجية الولايات المتحدة لإدارة العراق

١٠ اليابان تبحث عن دور فاعل ومؤثر على الساحة الدولية



أخبار الساعة حول العالم:

١٢ طهران

١٣ إسلام آباد

١٤ برلين



١٥ علوم وتكنولوجيا



أهم الأحداث :

١٦ رجال دين يقودون مسيرات بمشاركة آلاف العراقيين في بغداد

١٦ بوش: القمة العربية-الأمريكية حققت تقدماً نحو السلام

١٧ وزير الطاقة الأمريكي: الولايات المتحدة «لن تتسول» النفط من «أوبك»

١٧ بوتين: روسيا ستواصل التعاون النووي مع إيران



١٨ شريط الأنباء



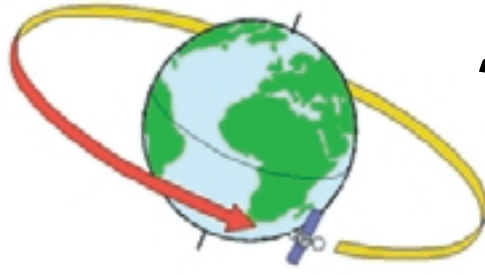
دولة في سطور:

٢٠ المملكة المتحدة

* ملاحظاتكم واستفساراتكم ، يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel : (00971 - 2) 6425697 - 6427000 Fax : (00971 - 2) 6428231 - 6426525





محطة مهمة في تطوير العلاقات الإماراتية-البريطانية

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والقوى المؤثرة في القرار الدولي في العالم، وفتح وإبقاء قنوات للاتصال والحوار معها واستثمار ذلك لمصلحة القضايا العربية العادلة، وإيصال الصوت العربي والموقف العربي من القضايا المختلفة في العالم إلى ساحاتها السياسية والإعلامية والشعبية والمساهمة في إزالة أي لبس أو تشويه لهذا الموقف. وتدرك الإمارات أن الحوار مع هذه القوى يبدو ملحقاً خلال هذه المرحلة ربما أكثر من أي وقت مضى في ظل التغييرات التي لحقت بالعالم والمنطقة خلال الفترة الأخيرة وتحديدًا منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية والحرب الأمريكية-البريطانية ضد العراق.

وفي هذا الإطار تأتي زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى المملكة المتحدة التي بدأت بالأمس، واللقاءات التي سيجريها سموه مع المسؤولين البريطانيين والقضايا التي سيناقشها معهم. وتكتسب هذه الزيارة أهميتها بالنظر إلى الظروف الإقليمية والدولية التي تتم في ظلها، وموقف الإمارات منها، وطبيعة العلاقات بين الإمارات والمملكة المتحدة التي تشهد تطورات كبيرة في مختلف المجالات، إضافة إلى صورة الإمارات على الساحة الدولية وما هو معروف عنها وعن قائدها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- من حكمة وسعي إلى السلام الدولي والحوار بين الدول والحضارات والأديان من أجل مصلحة البشرية ورفاهيتها. فمن حيث الظروف تأتي الزيارة في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط والخليج تطورات مهمة في ملفات أساسية عدة مثل العراق والقضية الفلسطينية والإرهاب، وللإمارات موقفها الواضح تجاه هذه الملفات الذي ينطلق من الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة، حيث تدعو إلى تمكين الشعب العراقي في أسرع وقت من حكم نفسه بنفسه، وترى أن حل القضية الفلسطينية مسؤولية دولية من خلال ممارسة الضغط على إسرائيل للقبول التام بـ«خارطة الطريق» وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى ذلك تؤكد الإمارات ضرورة إدانة الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية لا ترتبط بدين معين أو منطقة معينة دون أخرى، أي أن صاحب السمو الشيخ خليفة يذهب إلى بريطانيا بمواقف واضحة يعبر من خلالها عن المواقف العربية والإسلامية تجاه القضايا السابقة، وأهمية ذلك تتبع من أن بريطانيا هي إحدى القوى المؤثرة في صياغة التوجهات الدولية تجاه هذه القضايا سواء على المستوى السياسي أو الإعلامي، بالنظر إلى علاقاتها التاريخية بمنطقة الشرق الأوسط التي تمدها بمعرفة كبيرة عنها وخبرة واسعة في التعامل مع قضاياها.

ولا شك في أن العلاقات بين دولة الإمارات والمملكة المتحدة تضيء على الزيارة أهمية خاصة حيث تتنوع مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين وتتسم العلاقات السياسية بالتاريخية والاحترام المتبادل والاتصال المستمر.

إن زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان إلى بريطانيا هي محطة مهمة من محطات تطوير العلاقات الإماراتية-البريطانية التي كان لسموه دور مهم في وضع أسسها من خلال زيارته إلى لندن عام ١٩٨٤.



زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة إلى المملكة المتحدة ... الأهمية والأهداف

العلاقات بين دولة الإمارات والمملكة المتحدة علاقات متطورة وتاريخية في مختلف المجالات، وتعد زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى بريطانيا، التي بدأها أمس، محطة مهمة في تطوير هذه العلاقات خاصة مع الأهمية التي توليها الإمارات لبريطانيا والتحرك تجاهها في سياستها الخارجية التي تقوم على الانفتاح على القوى الكبرى والفاعلة في العالم لمصلحة القضايا العربية العادلة وقضايا الأمن والسلام على المستوى الدولي.

تأتي زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى المملكة المتحدة التي بدأت بالأمس، في ظل ظروف متغيرة تمر بها منطقة الشرق الأوسط والخليج، لإمارات فيها رأيها وموقفها الواضح الذي يحظى بالتقدير والاحترام على الساحتين الدولية والإقليمية سواء فيما يتعلق بالعراق والتطورات الحادثة به بعد الحرب أو عملية السلام العربية-الإسرائيلية أو الإرهاب أو حوار الحضارات أو غيرها من القضايا والملفات الأخرى. ويلتقي سموه خلال هذه الزيارة العديد من المسؤولين البريطانيين، على رأسهم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، إضافة إلى الملكة إليزابيث الثانية ملكة بريطانيا، والأمير تشارلز ولي العهد، الذي زار الإمارات مرات عدة خلال السنوات الأخيرة، حيث سيناقش سموه معهم العديد من القضايا على رأسها الملف العراقي وعملية السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

تقرير
سياسي

وبشكل عام فإنه يمكن القول بأن زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى المملكة المتحدة، تكتسب أهميتها من خلال الإشارة إلى العديد من الأمور والاعتبارات الأساسية في هذا الصدد لعل أهمها ما يلي:

*** الاعتبار الأول:** التقدير الذي تحظى به دولة الإمارات وقيادتها على الساحة الدولية، بما هو معروف عنها من الحكمة ونفاذ البصيرة التي تعكسها آراء ومواقف صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- في القضايا الإقليمية والدولية المختلفة لمصلحة السلام والأمن والحوار في العالم بدلا من الحروب والصراعات والصدمات المفتعلة بين الحضارات. ولبريطانيا موقفها وجهودها المعروفة في الدعوة إلى الحوار بين الحضارات وبيبرز في هذا الصدد دور ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز ورئيس الوزراء توني بلير، وبالتالي فإن هناك مساحة للتعاون والالتقاء

بين الإمارات وبريطانيا في هذا الشأن من أجل تحقيق هدف مشترك.

*** الاعتبار الثاني:** أهمية بريطانيا ودورها في قضايا المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، إضافة إلى دورها على الساحة الدولية باعتبارها من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ومن الأعضاء المهمين في الاتحاد الأوروبي، مما يعطي أهمية كبيرة لأي تحرك عربي على ساحتها، فبريطانيا هي إحدى دول التحالف التي شاركت في الحرب ضد العراق وتشترك الآن في صياغة مستقبله بعد انتهاء هذه الحرب، كما أنها إحدى الدول المهمة فيما يخص عملية السلام في المنطقة ولها جهودها ومبادراتها في هذا الصدد. إضافة إلى ما سبق فإن بريطانيا أهميتها الكبيرة وموقعها البارز في السياسة الخارجية الإماراتية التي تقوم على الانفتاح على القوى الكبرى والفاعلة في العالم لمصلحة القضايا العربية العادلة التي تحتل أهمية كبيرة ومحورية في فكر صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- ولهذا فهي من أولويات التحرك السياسي الإماراتي.

*** الاعتبار الثالث:** ما يعطي زيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان إلى المملكة المتحدة أهميتها أيضا واقع العلاقات السياسية والاقتصادية بين الإمارات وبريطانيا: فعلى المستوى السياسي هناك علاقات تاريخية متطورة تقوم على الاحترام المتبادل بين البلدين، وهذا ما يعكسه حجم اللقاءات والزيارات المتبادلة على مدى السنوات الماضية، فقد قام صاحب السمو الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- بزيارات إلى المملكة المتحدة في أعوام ١٩٧١، ١٩٧٣، ١٩٨٩ شكلت وصاغت ملامح العلاقات الإماراتية-البريطانية، وقام صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بزيارة مهمة إلى بريطانيا في عام ١٩٨٤ كانت منعظفا مهما في العلاقات بين البلدين في المجالات كافة. وعلى الجانب البريطاني زارت الملكة إليزابيث الإمارات في عام ١٩٧٩ وزارها ولي العهد الأمير تشارلز مرات عدة، كما زارت الإمارات رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر مرتين في عامي ١٩٨١، ١٩٨٧ وزارها رئيس الوزراء البريطاني السابق جون مييجور في عام ١٩٩٤. فضلا عن ذلك هناك لجنة وزارية مشتركة بين البلدين برئاسة وزيرى الخارجية تم إنشاؤها في عام ١٩٧٥. وعلى المستوى الاقتصادي يبلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات والمملكة المتحدة ثمانية مليارات و٦٥٣ مليون درهم، على حسب إحصاءات عام ٢٠٠١، بعد أن كانت سبعة مليارات و٩٨٤ مليون درهم في عام ١٩٩٨، إضافة إلى ذلك يوجد بالإمارات نحو ١٩٧ شركة بريطانية و٩٥٢ وكالة تجارية بريطانية، وهناك أربعة آلاف و٩٩١ علامة تجارية بريطانية مسجلة في وزارة الاقتصاد والتجارة الإماراتية.

ويعني كل ما سبق أن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ينطلق في زيارته إلى بريطانيا من أسس واعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية تشكّل واقع العلاقات الإماراتية-البريطانية خلال هذه المرحلة من تاريخها.

إيران في البيان الختامي لقمة «الشماني» الكبرى... المعنى والدلالات

إلى جانب القضايا التقليدية التي ناقشتها قمة الشماني الصناعية الكبرى التي عقدت مؤخرا في مدينة «إيفيان» الفرنسية، برزت الإشارات الصادرة عن القمة فيما يتعلق بقضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث أعرب البيان الختامي عن قلق قادة هذه الدول حيال البرنامج النووي الإيراني، وكانت الإشارة الأبرز في هذا الاتجاه هي «التطابق» الذي عبّرت عنه الناطقة باسم الرئاسة الفرنسية في مواقف باريس وواشنطن حيال هذه المسألة، كما أن روسيا «استخدمت العبارات نفسها» في التعبير عن موقفها حيال ضرورة توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لووكالة الطاقة الذرية، ما يعني أن هناك إجماعا دوليا حول المسألة الإيرانية، وهو ما يضع طهران في موقف بالغ الحساسية.

دعا زعماء الدول الصناعية الشماني الكبرى في ختام قمته التي عقدت في إيفيان إلى فرض رقابة أشد على الصواريخ والأسلحة التي يمكن للإرهابيين استخدامها، واحتوى البيان الصادر عن القمة على إشارة محددة إلى إيران وكوريا الشمالية، حيث دعا إلى الالتزام بالضمانات النووية الدولية، معتبرا أن الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل «بمنزلة التهديد المحدق بالأمن القومي»، وفي هذا الإطار تطرح تساؤلات حول أبعاد هذا التطور الجديد في الرؤية الدولية للطموحات النووية الإيرانية، وفي هذا الإطار يمكن مناقشة النقاط التالية:

تقرير
سياسي

* أكثر ما يلفت الانتباه في ما ورد بشأن إيران في البيان الختامي لقمة الشماني أن البيان لم يقتصر على دعوة إيران وكوريا الشمالية للالتزام بالضمانات النووية الدولية، بل تضمن أيضا فقرة تنص على وجوب لجوء المجتمع الدولي إلى عمليات التفتيش والسيطرة على الصادرات «ووسائل أخرى إذا دعت الضرورة» لمواجهة التهديد الذي تمثله هذه الأسلحة، كما حذر البيان من أن البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يؤدي إلى إنتاج أسلحة نووية، وأكد البيان أن الدول الصناعية الشماني الكبرى لن تبقى «لا مبالية إزاء انعكاسات تقدم البرنامج النووي الإيراني». وأهم ما في هذه الفقرة أنها يمكن أن توفر مستقبلا الغطاء السياسي لأي تحرك أمريكي أو دولي يستهدف نزع أسلحة الدمار الشامل عن أي من الدول المتهمه بإنتاج هذه النوعية من الأسلحة، كما أن القوة والحزم في صياغة بنود البيان تعكس نجاح الدبلوماسية الأمريكية في إقناع بقية أعضاء قمة «الشماني» بوجهة نظرها المتعلقة بما تصفه واشنطن بالتهديدات النووية الإيرانية، كما أن موافقة روسيا على هذا البيان ربما تفتح المجال أمام تخلي موسكو عن التزاماتها النووية حيال طهران ولو

بشكل تدريجي، حيث يفترض أن يكون البيان ملزماً للجانب الروسي، بل ويرفع عنه أي حرج سياسي في حال الإقدام على خطوة كهذه، وخصوصاً إذا توصل الجانبان الأمريكي والروسي إلى «صيغة تفاهم» قائمة على صفقة تبادلية تقضي بتخلي موسكو عن تعاونها النووي مع طهران مقابل حصولها على مزايا اقتصادية معينة من الجانب الأمريكي. ومن الوارد في حالة كهذه أن ترهن روسيا مواصلة تعاونها النووي مع إيران بتوقيع الأخيرة على بروتوكول إضافي لوكالة الطاقة الذرية، للسماح لمفتشي الوكالة بالقيام بعمليات تفتيش مفاجئة لمنشآتها النووية.

* يلفت الانتباه في هذا البيان أن فرنسا وبريطانيا وهما شريكتان استراتيجيتان مهمتان بالنسبة إلى إيران قد تبنتا وجهة النظر الأمريكية حيال البرنامج النووي الإيراني، حيث أكدت الناطقة باسم الرئاسة الفرنسية أن بوش وشيراك «نقلا إلى إيران الرسالة نفسها» وعبراً عن «القلق ذاته» وعن ضرورة قبول إيران التوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما يعني أن طهران باتت في مواجهة حالة من الإجماع الدولي حول ما يمثله برنامجها النووي من تهديدات تستوجب التوقيع على البروتوكول الإضافي لإزالة اللبس والشكوك وتكريس الشفافية في خططها النووية. وفي ضوء رفض الجانب الإيراني التوقيع على البروتوكول سوى بشروط معينة منها إسقاط العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران والسماح لها بالحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن هامش الحركة الدبلوماسية المتاح أمام طهران لإجراء صفقة مقايضة توقع بمقتضاها على البروتوكول مقابل تنفيذ شروطها، قد تقلص إلى مدى بعيد، وما يدعم ذلك أيضاً أن واشنطن رفضت عرضاً إيرانياً بمشاركة الشركات الأمريكية في بناء المحطات الكهربائية النووية الإيرانية كسبيل لإزالة المخاوف الأمريكية إزاء البرنامج النووي الإيراني.

* رغم تأكيدات البيت الأبيض بعدم وجود خطط عسكرية لاستهداف إيران، فإن موقف الجانب الإيراني ربما يزداد حرجاً في ظل التصريحات الأخيرة التي أعلنها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، والتي تحدث خلالها عن ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب الدولي، حيث أشار تشيني إلى أن الولايات المتحدة لن تمارس أي نوع من الردع أو الاحتواء مع «الإرهاب والارهابيين» أو الدول الداعمة لهما، مشدداً على أن واشنطن لن تلجأ إلى استخدام سلاح الردع والاحتواء في التعاطي مع الإرهاب، معلناً استعدادها لاستخدام القوة المسلحة ضد أي دولة أو دول تدعم الإرهاب أو تقدم المأوى والمساندة للإرهابيين.

البيان الختامي الصادر عن قمة الثماني يعكس مقدرة الدبلوماسية الأمريكية على تحويل خلافاتها مع بعض الدول الكبرى إلى مكاسب سياسية عبر إعادة اصطاف المجتمع الدولي إلى جانب وجهة النظر الأمريكية المتعلقة بما تصفه واشنطن بالتهديدات الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني.

على ضوء جولة بوش الخارجية: العلاقات الأمريكية-الأوروبية .. إلى أين؟

ثمة إشارات عديدة، من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، على الرغبة المشتركة في تجاوز الخلافات حول العراق، وتأكيد أهمية التحالف بين ضفتي الأطلسي في مواجهة التحديات المشتركة. ومع ذلك فإن هناك مؤشرات على أن واشنطن تسعى إلى إعادة النظر في خريطة تحالفاتها داخل أوروبا لمصلحة أوروبا الشرقية على حساب بعض حلفائها التقليديين.

تقرير سياسي

شهدت العلاقات بين أوروبا، أو العديد من دولها الرئيسية، والولايات المتحدة الأمريكية، توترا سياسيا ملحوظا على خلفية التباين في المواقف من الأزمة العراقية والحرب الأمريكية-البريطانية ضد العراق، ووصل هذا التوتر إلى حد وصف وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد لكل من فرنسا وألمانيا اللتين عارضتا الحرب ضد العراق بشدة بأنهما يمثلان ما سماه بـ«أوروبا القديمة». وبعد انتهاء الحرب ضد العراق بدأت هذه العلاقات تشهد بعض التحسن بمبادرات من الولايات المتحدة تارة، ومن الدول الأوروبية تارة أخرى، بحيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقرر مشروع قرارها بشأن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.

وفي الإطار السابق جاءت جولة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأوروبية التي بدأها ببولندا، وهي من الدول التي أيدت الحرب ضد العراق، بل وأرسلت جنودا للمشاركة فيها، ثم روسيا لحضور احتفالاتها بمرور ٣٠٠ عام على إنشاء مدينة سان بطرسبرج، ثم فرنسا، وتحديدًا إيفيان لحضور قمة مجموعة الثماني الصناعية الكبرى في العالم. وقد بدا أن لهذه الجولة أهميتها الكبيرة بالنسبة إلى العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا، بالنظر إلى أمور أساسية عدة هي:

* انطوت الجولة على لقاءات بين الرئيس الأمريكي وعدد من الزعماء الأوروبيين الذين عارضوا الحرب ضد العراق مثل الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الألماني جيرهارد شرودر وغيرهما، سواء في قمة سان بطرسبرج التي أطلق عليها «قمة المصالحة» أو في قمة إيفيان في فرنسا.

* الخطاب السياسي الأمريكي الذي عبّر عنه الرئيس بوش خلال جولته عكس رغبة أمريكية في «المصالحة» مع أوروبا، وهذا ما يتضح من العديد من الإشارات لعل أهمها ما يلي:

- قبل الذهاب إلى قمة مجموعة الثماني في فرنسا قال الرئيس الأمريكي جورج بوش إن هذه القمة ليست قمة «مواجهة»، داعيا قادتها إلى ترك الخلافات حول العراق للبحث في القضايا المشتركة.

- تحدث الرئيس الأمريكي بإيجابية عن فرنسا، وقال إنه ليس غاضبا من موقفها.

- أكد الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بتحالف قوي على جانبي المحيط الأطلسي، مشيراً إلى أن «الوقت ليس ملائماً لإثارة الانقسامات داخل تحالف عظيم» في إشارة إلى التحالف القائم بين الولايات المتحدة وأوروبا. وأضاف بوش «إننا نرغب ونحتاج إلى مساعدة ونصح وحكمة أصدقائنا وحلفائنا الأوروبيين من أجل التوصل إلى أهداف الأمن والسلام».

* الدول الأوروبية ذاتها أرسلت العديد من إشارات المصالحة إلى الولايات المتحدة وخاصة من قبل فرنسا وألمانيا خلال الفترة الماضية، اللتين عبّرتا عن حرصهما على العلاقة مع واشنطن من منطلق التحالف الأوروبي-الأمريكي على الرغم من وجود بعض الخلافات داخل هذا التحالف.

* على الرغم من الحديث عن لقاء «فاتر» بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الأمريكي جورج بوش في قمة إيفيان، و«الانزعاج» الفرنسي من الحديث عن «عقوبات» أمريكية ضد باريس، فإن الإشارات السياسية المتبادلة بين البلدين قبل القمة تشير إلى توجه مشترك لطبي أو على الأقل تهميش ملف الخلافات لمصلحة المصالح المشتركة. ويشير التقارب الأمريكي-الأوروبي العديد من الملاحظات المهمة في هذا الصدد، أهم هذه الملاحظات هي:

- **الملاحظة الأولى:** أن العلاقات الأوروبية-الأمريكية لها العديد من روافد الاستمرار والتطور، سواء كانت هذه الروافد سياسية أو قيمية، وعلى ذلك، فإنه لا يمكن تصور «الافتراق» بين ضفتي الأطلسي بسبب خلافات من وجهات النظر بشأن بعض القضايا الدولية، مع الأخذ في الاعتبار أن التحول الذي لحق بالولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر وأدى إلى تقسيمها للعالم إلى «مع وضد» يعد مسؤولاً عن جانب كبير من الخلافات مع أوروبا. ولهذا فإن البعض يقول إن الخلافات بين أوروبا والولايات المتحدة حول العراق كانت خلافات «مصالح» وليست خلافات «مبادئ» والدليل على ذلك هو موافقة أوروبا على مشروع القرار الخاص برفع العقوبات عن العراق لأنه يتعلق بالمصالح فيه على الرغم من أنه يمثل سابقة دولية يتم فيها اعتراف الأمم المتحدة بالاحتلال.

- **الملاحظة الثانية:** تدرك الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى أوروبا التي تتقاسم معها العديد من القيم المشتركة في مواجهة تحديات كبيرة لا يمكن لها أن تواجهها بمفردها، وفي مقدمتها الإرهاب، وهذا ما اتضح من دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى «تحالف بين ضفتي الأطلسي».

- **الملاحظة الثالثة:** في إطار حرص الولايات المتحدة على العلاقة مع أوروبا بشكل عام، فمن الواضح أنها تسعى إلى إجراء بعض التغييرات على تحالفاتها داخلها، بحيث تبذل اهتماماً أكبر بالعلاقة مع أوروبا الشرقية على حساب حلفائها التقليديين في أوروبا الغربية وفي المقدمة منها فرنسا وألمانيا، ويتضح ما سبق بشكل جلي من أن الرئيس بوش آثر أن يبدأ جولته ببولندا، التي وقفت مع الحرب ضد العراق، كما آثر أن يلقي خطاب «المصالحة» مع أوروبا من على أراضيها.

التخلي عن «مؤتمر وطني للأحزاب» وتدخّل أمريكي أكبر في شؤون العراق تغيير مهم في استراتيجية الولايات المتحدة لإدارة العراق

يظهر عراق ما بعد صدام حسين مفاجآت ومستجدات عديدة للولايات المتحدة لم تأخذها في الحسبان ولم تخطط لها قبل شن حملتها العسكرية، ولعل تشكيل حكومة عراقية مؤقتة قد مثل أحد أصعب المعضلات التي تواجهها الإدارة المدنية الأمريكية الحالية في العراق. وعلى ما يبدو وبسبب الخلافات والنزاعات بين القوى والأحزاب السياسية العراقية على الفوز بالنصيب الأكبر في تشكيل هذه الحكومة، بالإضافة إلى ضعف تمثيل هذه الأحزاب داخل صفوف المجتمع العراقي، لجأت الإدارة الأمريكية إلى تغيير استراتيجيتها الخاصة بإدارة العراق وبتشكيل حكومة مؤقتة نحو التدخل بشكل مباشر من خلال تعيين مجلس عراقي خاص ينهض بمهام الحكومة المؤقتة.

بعد سلسلة طويلة من الاجتماعات التمهيدية لعقد مؤتمر وطني للأحزاب والقوى السياسية العراقية من أجل التحضير لتشكيل حكومة مؤقتة تدير العراق، فاجأت الإدارة المدنية الأمريكية للعراق أوساط المراقبين بالإعلان مؤخرًا عن التخلي عن فكرة عقد هذا المؤتمر وتبني خيار بديل عنه يتمثل في تعيين مجلس سياسي خلال الأسابيع المقبلة مؤلف من عراقيين ينهضون بمهمة إدارة البلاد مؤقتًا. ويمثل ذلك تحولًا مهمًا في استراتيجية الإدارة المدنية الأمريكية للعراق ينطوي على لعب دور مباشر من قبل الولايات المتحدة في اختيار قادة العراق.

تقرير
سياسي

وحسب تقرير نشرته صحيفته «لوس أنجلوس تايمز» أمس الأول، فإنه وبموجب الخطة الجديدة للإدارة المدنية الأمريكية والتي أعلنها كبار المسؤولين في قوات التحالف، ستعتمد الإدارة إلى الإسراع بتعيين ما يتراوح عددهم بين ٢٥ و ٣٠ «ممثلًا» عراقيا لتشكيل مجلس سياسي يقوم بدوره بتعيين عراقيين لشغل مواقع رفيعة في الوزارات الحكومية باستثناء المناصب الوزارية. وبموجب هذه الخطة فإن قيام الحكومة المؤقتة سيتم في منتصف شهر يوليو المقبل. وحسب تقرير الصحيفة فإن هذه الخطة تنطوي، وللوهلة الأولى، على فائدة تشكيل إدارة مؤقتة بسرعة في وقت بدأت فيه قوات التحالف تلمس مؤشرات على نفاذ صبر العراقيين، شكّلت الهجمات على القوات الأمريكية مظهرًا من مظاهره.

غير أن الخطة تنطوي، من جهة أخرى، على خطورة تقويض الثقة في الإدارة المؤقتة إذا رأى العراقيون فيها إدارة معيّنة بالكامل من قبل الأمريكيين والبريطانيين بدلا من كونها مختارة من قبل

العراقيين، ضمن مؤتمر كان من المزمع انعقاده يحضره ٣٠٠ مندوب يمثلون مختلف الأحزاب والقوى والتيارات السياسية في العراق. ولكن في سعيه لتجنب الانطباع بأن المجلس الجديد لن يعدو أن يكون مجرد أداة بيد الولايات المتحدة وحلفائها، أكد مسؤول في قوات التحالف أن أعضاء المجلس ستتم تسميتهم بعد محادثات مكثفة وتبادل للآراء مع عدد كبير من العراقيين. كما ذكر المسؤول أنه وبموازاة عمل المجلس المعين الجديد، سيتم تنظيم اجتماع لإعداد دستور وطني جديد للعراق. وحالما تتم المصادقة على الدستور من خلال استفتاء شعبي عام، سيتم إجراء انتخابات عامة من أجل تشكيل حكومة وطنية دائمة. غير أن المسؤول رفض التكهن بالمدة التي يمكن أن تستغرقها هذه العملية.

والمعروف أنه بموجب الخطة السابقة للإدارة المدنية الأمريكية في العراق، كانت الولايات المتحدة تعترم دعوة ٣٠٠ ممثل من المجموعات السياسية المعارضة لنظام حكم صدام حسين ومن قادة العشائر وغيرهم من الشخصيات المهمة في البلاد لانتخاب حكومة مؤقتة والتحضير لإعداد دستور جديد يهد الطريق لانتخابات عامة خلال عامين. غير أن الخاسر الأكبر بموجب الخطة الجديدة سيتمثل في أحزاب المعارضة في المنفى، وخصوصاً المؤتمر الوطني العراقي والوفاق الوطني العراقي والحزبين الكرديين الرئيسيين وبعض المجموعات الشيعية. إذ تطلعت هذه الأحزاب والمجموعات إلى استخدام مهاراتها التنظيمية للهيمنة على المؤتمر الوطني الذي كان مقترحا إقامته حسب الخطة السابقة.

يأتي تبني الخطة الجديدة بعد أسابيع من التوتر بين هذه الأحزاب والمجموعات المتحمسة للهيمنة على السلطة في العراق حتى من دون أن يكون لها دعم عميق بين صفوف العراقيين. وعلى ما يبدو فقد وجدت سلطات الاحتلال في توسيع قاعدة تمثيل العراقيين أفضل طريقة لإضفاء الشرعية على المجلس الجديد. وكانت الأحزاب العراقية قد سعت قبل شهر إلى تشكيل حكومة مؤقتة بحلول نهاية مايو الماضي. غير أن الخطة الجديدة قد عرضت على ممثلي هذه الأحزاب يوم أمس الأول من قبل بول بريمر، الذي يت رأس الإدارة المدنية في العراق. وبذلك تتبدد آمال الأحزاب السياسية في أمالها في فرض السيطرة على الحكم الجديد في العراق بعد أن أخفقت في إقناع الولايات المتحدة بمقدرتها على مواكبة ومعالجة المشاكل الكبيرة التي تواجه العراق في الوقت الحاضر.

ينقل تقرير الصحيفة عن المسؤول في قوات التحالف قوله إن الولايات المتحدة وحلفاءها تسعى إلى استقطاب عدد أكبر من العراقيين إلى عملية تشكيل النظام السياسي الجديد وخصوصاً ممن ليست لهم علاقة بقوى المعارضة في الخارج وممن بقوا داخل العراق وعانوا الأمرين من نظام صدام حسين. ويقول المسؤول «إن المجلس الجديد يحتاج إلى أن يبدو في مظهره مثل العراقيين من حيث التوزيع الطائفي والعرقي». لكنه نفى أن يكون هناك نظام للحصص في تمثيل المجموعات العراقية المتباينة. وإلى جانب تسمية أشخاص لشغل مناصب رفيعة في الوزارات الحكومية والإشراف على أعمالهم ومسؤولياتهم، سينهض المجلس بمهمة صياغة الخطوط العريضة للسياسة الحكومية.

اليابان تبحث عن دور فاعل ومؤثر على الساحة الدولية

لا يفوت على أي متابع لمنحنى التغيير في السياسة الخارجية اليابانية أن يلحظ مدى التغيير الدرامي الذي طرأ عليها على مدى العقدين الماضيين. فمن دولة «مسالمة» حريصة على التوقع داخل شرنقة مشكلاتها الاقتصادية التي لا تنتهي، إلى دولة حريصة على المشاركة بصورة إيجابية في قضايا السياسة الدولية بحثا عن دور مؤثر وأكبر على الساحة. ويرى الخبراء أن هذا التحول، الذي غذاه ويلوره رئيس الوزراء جونيشيرو كوزومي، يأتي بعد اقتناع طوكيو بأن قضايا الداخل لا تنفصل عن قضايا الخارج.

من وجهة نظر واشنطن تبدو اليابان مختلفة اليوم عما كانت عليه بالأمس. فلو كنت وضعت دائرة حمراء حول اسم اليابان وطلبت من أي مسؤول أمريكي منذ عامين أن يسجل أول انطباع يرد إلى ذهنه لكان الوصف «مستنقعا اقتصاديا». أما اليوم فالكل ينظر إلى اليابان باعتبارها «شريكا استراتيجيا». ويرى المحلل السياسي إيان سميث أن من الصعب تجاهل الثورة التي عصفت بأفكار المراقبين أثناء زيارة جونيشيرو كوزومي رئيس الوزراء الياباني الأخيرة للرئيس الأمريكي جورج بوش في مزرعته في كروفورد، وهي أقل الزيارات التي تعرضت للجدل أو اللغط، ويعود السبب في ذلك إلى تطابق وجهات النظر بين واشنطن وطوكيو حول العديد من القضايا الحيوية التي من بينها العراق وكوريا الشمالية، بل والاقتصاد الياباني أيضا، ولتخرج اليابان بعد هذه الزيارة كأحدث دولة صديقة للولايات المتحدة.

وأوضح سميث في مقال نشرته صحيفته «وول ستريت جورنال» أن هذا التحول لا يعود بالدرجة الأولى إلى أسلوب تعامل كوزومي مع الاقتصاد الياباني الذي لا يزال يبحث عن عنوان رئيسي له بسبب تقادم العهد بعدد غير قليل من قطاعات الإنتاج الصناعي التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة بشدة، وبسبب انعدام هامش المناورة والحركة فيما يتعلق بالسياسات النقدية، فضلا عن المشكلات الديمجرافية المتزايدة بسبب ارتفاع معدلات الأعمار بين اليابانيين. ورغم هذه المشكلات الداخلية فإن مؤشر السياسة الخارجية اليابانية في صعود مستمر منذ فترة ليست بالقصيرة. فاليابان، التي فرضت حول نفسها شرنقة لتحقيق مصالحها الوطنية عبر بوابة التجارة والتصدير، لم تكن حريصة بشدة على أن تدلي بدلوها في قضايا السياسة الدولية، بل ظلت حريصة على التماشي مع ما تتفق عليه أغلبية أعضاء الأسرة الدولية. وعبرت هذه السياسة عن نفسها بشدة في مؤتمر كمؤتمر دول مجموعة الثماني، ففي حين ارتفع صوت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، نجد أن صوت اليابان كاد

يكون مسموعا في رحلة بحثها عن الاستثمارات الأجنبية وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى. ولكن الحال تغيرت بالفعل منذ حرب الخليج الثانية عندما تطوعت اليابان لسداد كامل فاتورة المجهود الحربي الأمريكي بحثا عن دور لافت للنظر على الساحة الدولية. وتوالت من بعدها التحولات، بدءا بالمشكلات الإقليمية مثل كوريا الشمالية واتهامها باختطاف مواطنين يابانيين، وهو الخط الراديكالي الذي جنح بالسفينة اليابانية إلى الشواطئ الأمريكية وعزز التقارب بينهما. وبسبب حاجة طوكيو إلى دعم واشنطن فيما يتعلق بكوريا الشمالية نجد أن كويزومي مال بشدة إلى اتخاذ موقف مؤيد للولايات المتحدة بشأن الأزمة العراقية. ورغم «الخط السلمي» الذي تسير عليه اليابان فإن هذا الخط لم يمنع كويزومي من أن يجعل منها أقوى دولة حليفة للولايات المتحدة داخل «تحالف الدول الراقبة»، لترسل اليابان أربع غواصات من طراز «إيجيز» إلى المحيط الهندي عشية وصول ريتشارد أرميتاج، نائب وزير الخارجية الأمريكي، إلى طوكيو لإجراء محادثات حول كيفية مكافحة الإرهاب. وكانت اليابان من الدول الرئيسية القليلة التي أبدت استعدادها لتمويل ميزانية إعادة تعمير العراق. وربما كان التغيير الأبرز هو العلاقة مع روسيا، فبعد أن كان التوتر الشديد هو العنوان الرئيسي لهذه العلاقة بسبب الصراع حول جزر الكوريل شمالي المحيط الهادئ، أصبح هناك اتفاق متبادل على ضرورة تطوير هذه العلاقة وتعزيزها. ولا يفوت على أي متابع لقضايا السياسة الخارجية حجم الدور الذي لعبته اليابان على صعيد عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو الدور الذي سار فيه كويزومي على خطى أسلافه. وعرضت اليابان، بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية، تقديم مساعدات مالية للشعب الفلسطيني على أمل أن تسهم هذه المساعدات في دعم جهود مكافحة الإرهاب.

وقال الكاتب إن هذه المؤشرات لا تعني أن الصورة وردية على طول الخط، فاليابان لا تزال تتمتع بعلاقات تجارية متينة وحركة تجارية ضخمة مع دول «محور الشر»، وهو لا ينزل بردا وسلاما على واشنطن بالطبع. بل إن الإدارة الأمريكية لا تخفي إحساسها بالإحباط الشديد بسبب عجز نظيرتها اليابانية عن معالجة أزماتها الاقتصادية. ومن هنا تأتي زيارة كويزومي الأخيرة لبوش في كروفورد في إطار تقديم الشكر والامتنان لواشنطن على وقوفها إلى جانب اليابان على مدار العام الماضي. بل إن بعض المحللين يميلون إلى الاعتقاد بأن أهداف هذه الزيارة تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بحثا عن تأييد واشنطن، خاصة بعد تدهور الموقف بين واشنطن وبيونج يانج حول البرامج النووية الكورية. وتأتي زيارة كويزومي إيمانا منه بضرورة حدوث تحول درامي في اهتمامات اليابان وضرورة متابعتها لكل ما يجري على الساحة الدولية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن الدولي. ولا تخفي اليابان أملها في أن تجد الولايات المتحدة فيها حليفا قويا في الحرب ضد الإرهاب الدولي كبديل لأوروبا التي تم علاقاتها بالولايات المتحدة حاليا بفترة من التوتر وعدم وضوح الرؤية.



نتائج اجتماع "الوزاري الإسلامي" في إيران

ينظر العديد من المراقبين إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في طهران من زوايا متعددة خاصة أن الاجتماع أنهى أعماله وسط شائعات وتطورات عديدة منها، أن العديد من وزراء الدول الخليجية والعربية والإسلامية لم يشاركوا في الاجتماع وأن نحو نصف عدد الدول الأعضاء في هذا الاجتماع شاركوا على مستوى وزير خارجية، وأن العديد من الوزراء تركوا الاجتماع في اليوم الثاني وأن بعضهم شارك فيه متأخراً، وقد سيطرت العديد من المواضيع على أجواء اجتماع طهران مثل الملف العراقي وموضوع الإرهاب ومشروع السلام المعروف بـ«خارطة الطريق». وفيما يخص الموضوع الأول فإن الاجتماع لم يخرج كالعادة سوى بإبراز القلق والتعبير عن التعاطف، إلا أن معظم المشاركين يدركون أن خطر التغيير ما زال يلاحق بعض الأنظمة وأن مقدرة الولايات المتحدة في هذا المجال واسعة وليس هناك أي دولة تستطيع الوقوف ضدها أو التنديد بها كالسابق، كما اقرت ذلك العديد من الوفود المشاركة واشترك الوزراء ورؤساء الوفود في إدانة الإرهاب بكل أشكاله والتصدي إليه، إلا أن الاتهامات الأمريكية لإيواء إيران عناصر من قادة «القاعدة» تصاعدت إبان انعقاد هذا المؤتمر واضطر المشرفون عليه إلى نفي أي صلة لإيران بـ«القاعدة». بالإضافة إلى ذلك يمكن تسجيل النقاط التالية:

- * لم تعر أجهزة الاعلام العالمية وحتى الإيرانية أي اهتمام لهذا المؤتمر الوزاري بالرغم من أن أجهزة إعلام إيرانية حاولت قبل انعقاد الاجتماع الادعاء بأنه سيكون بمنزلة الدرع الواقية لإيران ضد الاتهامات المطروحة من جانب الولايات المتحدة، لكن هذا الأمر لم يتحقق.
- * حاولت بعض الجهات في إيران الإيحاء بأن العالم الإسلامي يقف إلى جانبها مقابل التهديدات الأمريكية إلا أن هذا الموضوع لم يتحقق، بل وقيل أيضاً إن بعض الوفود قدمت نصائح إلى إيران في مجال كيفية التعامل مع السياسة الأمريكية.
- * شهدت العلاقات الإيرانية-العربية لا سيما المصرية بعض الحراك الذي لم يترجم إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية وظل موضوع العلاقات في إطار المجاملات السياسية.
- * لوحظ جلياً أن إيران وللمرة الأولى في تاريخ المؤتمرات والاجتماعات تجنبت زعامة أي تكتل إقليمي أو إسلامي للوقوف ضد الولايات المتحدة أو إطلاق الشعارات المتطرفة ضدها، بل وأن معظم المسؤولين الإيرانيين سعوا إلى إبعاد الشبهة عنهم وتأكيد مواضيع تطالب الولايات المتحدة إيران بضرورة تطبيقها مثل إدانة الإرهاب ونفي تورطها في الشؤون العراقية.



وزير الداخلية الباكستاني: إسلام آباد لن تسمح بإقامة نظام طالباني جديد اتهمها بممارسة «الابتزاز السياسي»: مشرف يشدد لهجته ضد أحزاب المعارضة

كما كان متوقعا شدد الجنرال برويز مشرف من لهجته ضد أحزاب المعارضة وعلى رأسها مجلس العمل الموحد ووصف سياسته بالابتزاز في إشارة إلى ربطه مصير مشرف بتطبيق النظام الإسلامي والإصرار على استقالته من قيادة الجيش. جاء هذا في اجتماع مجلس الأمن القومي الذي طالبت أحزاب المعارضة باعتباره مجلسا غير شرعي وغير قانوني ضم كبار قادة الجيش والدولة. وتقول مصادر مطلعة إن مشرف بدأ حازما إزاء مطالب المعارضة إلى جانب إعلان تطبيق الشريعة في إقليم سرحد ووعده باتخاذ إجراء قانوني قريبا. ويفسر المراقبون هذا الإجراء إما بحل برلمان الإقليم على شكل ما جرى عام ١٩٧٢ في زمن الجنرال يحيى خان حينما حل برلمان الإقليم الذي كان يترأس حكومته والد مولانا فضل الرحمن وهو مفتي محمود بعد أن انتشرت فيه الفوضى، وإما بتحويل صلاحيات إدارة الإقليم إلى رئيس الإقليم وممثل الجيش وهو الجنرال المتقاعد افتخار حسين.

ورغم تقليل بعض موظفي الحكومة من مخاطر لجوء مشرف إلى إحداث انقلاب في إقليم سرحد فإن غياب رئيس حكومة إقليم أكرم دوراني من اجتماع مجلس الأمن القومي من جهة وتقديم ٢٤ واليا استقالتهم الجماعية يؤكد أن مخاطر حل برلمان الإقليم باتت غير بعيدة.

في ملف آخر، أكد وزير الداخلية الباكستاني مخدوم فيصل صالح حياث عقب انتهاء أعمال مجلس الأمن القومي أن بلاده سوف لن تسمح أبدا بإقامة نظام طالباني جديد وأنها ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذه الأنظمة من العودة إلى الحكم. ويأتي هذا التهديد بعد ساعات قليلة بعد إعلان برلمان إقليم سرحد عن موافقة الأغلبية البرلمانية بتطبيق الشريعة الإسلامية في الإقليم وأسلمة القوانين ومطالبة سكان الإقليم بالامتناع لها. ورغم رفض الإقليم التهديدات المبطنة من قبل الحكومة المركزية فإنه مصرّ على تنفيذ مسودة الاتفاق والبدء في تطبيق ما جاء في نصوص ومشروع تطبيق الشريعة وأكثرها مستمد من مسودة ضياء الحق التي وضعها منتصف الثمانينيات حول تطبيق أحكام الشريعة ومنها فرض عقوبات على الوزارات والمرافق الحكومية التي لا تلتزم بإقامة مراسم صلاة الجماعة واحترام أوقات الصلاة والزي الإسلامي إلى جانب غلق محلات الرقص والخمور والقمار وغيرها مما يخذل الحياء العام.



بدعم «الديمقراطي الاشتراكي»: الطريق مفتوح أمام إصلاحات شرودر الداخلية

تلقى المستشار الألماني جيرهارد شرودر دعما كبيرا من أعضاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذين اجتمعوا أمس الأول في العاصمة برلين إذ ناقشوا من خلاله إصلاحاته المتنازع عليها بين الجناح اليساري ومعه الفعاليات النقابية ضد هذه الإصلاحات. ووافقت نسبة وصلت إلى ٩٠٪ من بين الحاضرين، الذين بلغ عددهم نحو ٢٥٠٠ من أعضاء الحزب، على دعم المستشار الألماني في إصلاحاته هذه التي ستطال البنية التحتية لسياسة الشؤون الاجتماعية والعمل والصحة وبالتالي من أجل خفض البطالة عن العمل في ألمانيا وخاصة بين الشباب التي تصل نسبة البطالة فيهم إلى ٣٥٪. هذا ولم يخل خطاب المستشار الألماني جيرهارد شرودر الذي ألقاه أمام مؤتمر الحزب الديمقراطي الاشتراكي الاستثنائي في برلين أمس الأول من استعداد مواصلة الكفاح من أجل الحرية والمساواة والعدل بين المجتمع الألماني والإصرار على عودة الانتعاش للاقتصاد في ألمانيا وبالتالي من أجل مساعدة الشباب على العمل وضرورة نشر العدالة الاجتماعية بين الشعب الألماني الذي انقسم على نفسه جراء ازدياد ظاهرة الفقر فيه. كما لم يخل خطابه من مناشدة الأعضاء إلى ضرورة مساندة والتصويت على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يريد انتهاجها خلالها العام الحالي والعام المقبل في ألمانيا من أجل المجتمع الألماني مبدئيا استعداد مواصلة الكفاح حتى النهاية دون أن يتعرض لانتقاد منتقديه الذين حالوا دون تطبيق هذه الإصلاحات منذ أن أعلن عنها قبل نحو ثلاثة أشهر إثر فشل الجبهة الوطنية للحد من البطالة في ألمانيا. وقد أشار شرودر في كلمته إلى أن ألمانيا التي وقفت بقوة أمام السياسة الأمريكية في العراق وضد سياستها في العولمة الاقتصادية وتطلعاتها على جعل اقتصادات دول الفقيرة في العالم ودعوة ألمانيا بالتالي إلى خفض عدد الفقراء في العالم إلى النصف مما عليه الآن يجب عليها أيضا أن تعمل على الحد من انتشار الفقر في ألمانيا، مؤكدا أنه دون حرية لا يمكن أن يكون هناك تضامن اجتماعي ومن دون هذا التضامن لن تكون أي عدالة تذكر.

ومن ناحيتها فقد أكدت وزيرة التنمية والتعاون الألمانية هايدماري فيتسوريك تسويل من خلال كلمة ألقته أمام المؤتمر أن ألمانيا التي تعد الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة للدول الفقيرة يجب عليها أن تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في ألمانيا وأنه من دون أي إصلاحات أو تغييرات فإن ألمانيا ستبقى تراوح مكانها في الفوضى الاجتماعية.

أعشاب وحشرات تستخدم للكشف عن التهديدات الإرهابية

عندما طرحت جون مدفورد فكرة استخدام الأعشاب الضارة الصغيرة كأسلحة في الحرب ضد الإرهاب اعتقدت أن معظم الناس سيعتبرون الأمر نكتة. لكن الحكومة الأمريكية لم تضحك على الفكرة. الآن، ومع منح وزارة الدفاع الأمريكية «البنجاجون» لعالمة البيولوجيا بجامعة ولاية كولورادو نصف مليون دولار، أصبح بإمكانها العمل على تطوير نباتات معدلة وراثيا وقادرة على تبديل لونها بسرعة إذا شعرت بوجود تهديد بيولوجي أو كيميائي. وإذا نجحت خططها، فإنه سيكون ممكنا استخدام التكنولوجيا في تحويل أشجار الغابات دائمة الخضرة أو الشجيرات أو حتى طحالب البحيرات إلى كائنات تحذر الناس من وجود تهديدات محتملة. وذات يوم قد يصبح بإمكان كل أمريكي استخدام نبتة منزلية رخيصة الثمن بمنزلة جهاز للإنذار المبكر. ويعتبر مختبر قاعدة فورت كولينز بولاية كولورادو من بين أهم المختبرات التي يعمل فيها العلماء والمقاولون على منتجات قد تساعد الحكومة في منع وقوع هجوم إرهابي آخر أو الرد عليه.

الولايات المتحدة تعلن عن اختبار لـ «سارس» وشكوك حول فاعليته

قالت الحكومة الأمريكية أمس الأول، إنها ستطرح اختبارا تجريبيا لمرض «سارس» في حين قالت منظمة الصحة العالمية إن مثل هذه الاختبارات تبقى غير مؤكدة. ويحدث «سارس»، الذي أصاب أكثر من ثمانية آلاف شخص في أنحاء متفرقة من العالم وأودى بحياة ٧٧٠، من جراء فيروس جديد أطلق عليه اسم فيروس «سارس» الإكليلي. ويبدو أن المرض قد ظهر فقط في نوفمبر الماضي في جنوب الصين. ولهذا فإن العلماء ما زالوا يكافحون من أجل فهم أسراره.

والمقدرة على إجراء اختبارات على هذا المرض المعدي ضرورة لإخضاعه للسيطرة على الأقل لأنه يتشابه مع كثير من أمراض الجهاز التنفسي الأخرى. وأعراض «سارس» غامضة وتشمل الحمى والسعال أحيانا والالتهاب الرئوي. ويمكن اكتشاف أجزاء من الفيروس باستخدام أسلوب يقوم على استنساخ تسلسل الحمض النووي وهو ما تعتمد عليه الاختبارات «السريعة» المتاحة حاليا. لكنها غالبا لا تستطيع رصد الفيروس في المراحل المبكرة للإصابة. وقال المركز الأمريكي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها إنه سيزود نحو مائة مختبر باختبار تجريبي يعتمد على أسلوب استنساخ تسلسل الحمض النووي. لكن المركز حذر من أن فاعلية الاختبار غير مؤكدة.

أهم الأحداث

**وفاة جندي آخر أمس.. «البنجاجون» قلق إزاء الهجمات ضد الجنود الأمريكيين في العراق
رجال دين يقودون مسيرات بمشاركة آلاف العراقيين في بغداد**

أعلن المؤتمر الوطني العراقي، أمس، أن قادة المعارضة السابقة يعتبرون أن المقترحات الأمريكية لتشكيل إدارة انتقالية في العراق «غير مناسبة». وقال الناطق باسم المؤتمر إن الحاكم المدني الأمريكي الأعلى للعراق، بول بريمر، «سيكون الشخص الوحيد الذي يتمتع بسلطات تنفيذية ونرى أن ذلك غير مناسب». وقاد رجال دين مسيرة شارك فيها آلاف العراقيين في بغداد أمس، مهددين بالعنف ما لم تنسحب القوات الأمريكية من البلاد. وفي الوقت الذي قالت فيه القيادة المركزية الأمريكية أمس، إن جندياً أمريكياً توفي في العراق متأثراً بجروح أصيب بها في هجوم على نقطة تفتيش في بلدة شمالي بغداد، وقد أبدت وزارة الدفاع الأمريكية «البنجاجون» قلقها من سلسلة حوادث قاتلة وقعت مؤخراً، وأكدت أن العراق ما زال مكاناً محفوفاً بالمخاطر. هذا في الوقت الذي قال فيه مسؤول بولندي أمس إن من المقرر أن تسيطر قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام تقودها بولندا وتتألف من قرابة ٧٥٠٠ جندي على المنطقة الوسطى الجنوبية بالعراق في بداية سبتمبر المقبل. وأكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك، أنه إذا كان الأمريكيون والبريطانيون قد انتصروا في الحرب على العراق خارج نطاق الأمم المتحدة، فإنهم لن يستطيعوا «إحلال السلام وحدهم». وعبرت مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في بيانها الختامي أمس عن تأييدها لقيام عراق «كامل السيادة ومستقر وديمقراطي»، وأعربت عن اقتناعها «بأنه ينبغي الآن إحلال السلام وإعادة بناء هذا البلد». على جانب آخر، أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمس أن مفتشي الوكالة سيغادرون فيينا اليوم إلى العراق.

**سوريا تنتقد جهود السلام الأمريكية.. «حماس» تطلب من أبو مازن الرد على «إهانات» بوش
بوش: القمة العربية-الأمريكية حققت تقدماً نحو السلام**

قال الرئيس الأمريكي، جورج بوش، أمس، بعد اجتماع مع زعماء عرب، إن القمة التي عقدها في شرم الشيخ، حققت تقدماً فيما يخص المبادرة التي تدعمها الولايات المتحدة لإحلال السلام في الشرق

الأوسط. وأشاد بوش في تصريحات للصحفيين مع الرئيس حسني مبارك بعد المحادثات بتعهد الزعماء بالتصدي للعنف، وقال إنه إذا وفت الأطراف جميعها بالتزاماتها فسيمكن تحقيق تقدم مطرد نحو إقامة دولة فلسطينية وضمان أمن إسرائيل. إلا أن سوريا انتقدت أمس جهود السلام التي بذلتها الولايات المتحدة في القمة العربية-الأمريكية، وقالت إنها محاولة لإنهاء الانتفاضة الفلسطينية في الوقت الذي تغض فيه واشنطن الطرف عما وصفته بـ «الجرائم» الإسرائيلية. فيما اعتبرت «حماس» أمس، أن تصريحات الرئيس بوش، حول عدم السماح «لقلعة من القتل، قلة من الإرهابيين بتدمير أحلام وآمال الكثيرين» كلام خطير يتوجب على رئيس الوزراء الفلسطيني الرد عليه. وقال عبدالعزيز الرنتيسي، القيادي في الحركة، إن «هذا كلام خطير جداً ويجب على محمود عباس (أبو مازن) أن يرد على هذه الإهانات التي توجه لجهاد الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع».

**وزير النفط السعودي يحذر من ترك السوق تحدد أسعار النفط
وزير الطاقة الأمريكي: الولايات المتحدة «لن تتسول» النفط من «أوبك»**

قال سبنسر ابراهام، وزير الطاقة الأمريكي، أمس، إنه رغم انخفاض مستويات مخزونات النفط عما كانت عليه قبل عام إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لن تتوسل إلى «أوبك» كي لا تخفض الإنتاج في اجتماعها الأسبوع المقبل. هذا في الوقت الذي حذر فيه وزير النفط السعودي، علي النعيمي، أمس، من خطورة ترك السوق تحدد الأسعار النفطية، واصفاً ذلك بـ «الجنون»، حاملاً لواء الدفاع بشدة عن منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، مؤكداً أن العراق سيبقى عضواً فيها.

**شدّد على ضرورة إخضاع البرنامج النووي الإيراني لرقابة دولية
بوتين: روسيا ستواصل التعاون النووي مع إيران**

أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أمس، أن روسيا ستواصل تعاونها النووي مع إيران، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة إخضاع البرامج النووية الإيرانية لرقابة دولية. هذا في الوقت الذي أفادت فيه وزارة الطاقة الذرية الروسية أن الوقود النووي الذي سيستخدم في المحطة النووية التي تبنيها روسيا في بوشهر بات جاهزاً للتسليم إلى طهران. إلا أن موقع هيئة الإذاعة البريطانية على الإنترنت نقل عن مسؤول بريطاني قوله إن روسيا ستوقف صادراتها من المواد النووية إلى إيران.

شريط الأنباء

أبوظبي

* استقبل صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- بقصر البحر ظهر أمس، صاحب السمو الشيخ راشد بن أحمد المعلا عضو المجلس الأعلى حاكم أم القيوين، يرافقه سمو الشيخ سعود بن راشد المعلا ولي عهد ونائب حاكم أم القيوين.

* التقى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمس، صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا أمير ويلز. وقد رحب الأمير تشارلز بزيارة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والوفد المرافق إلى بريطانيا، مؤكداً أن هذه الزيارة المهمة ستسهم في توطيد علاقات التعاون والصداقة التاريخية بين البلدين.

* استقبل الرئيس السوري بشار الأسد، مساء أول أمس، سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الإعلام والثقافة، وذلك في قصر الروضة بدمشق، ونقل سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان إلى الرئيس السوري تحيات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- وتمنياته للجمهورية العربية السورية الشقيقة بدوام التقدم والازدهار.

«وكالة أنباء الإمارات»

الرياض

* ذكرت صحيفة سعودية أمس أنه عُثر على رسالة لزعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، كانت مع مشته به قتل السبت الماضي بأيدي قوات الأمن السعودية.

«الفرنسية»

الدوحة

* عُين عدنان الشريف، أمس، مديراً جديداً لقناة «الجزيرة» القطرية، خلفاً لمحمد جاسم العلي، الذي أنهى انتدابه في ٢٧ مايو الماضي. وأوضح قرار صادر عن رئيس مجلس إدارة القناة، الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني، أن عدنان الشريف، المذيع في القناة، سيتولى منصب المدير بالوكالة.

«الفرنسية»

صنعاء

* أعلنت مصادر طبية-شرعية أردنية، أن ابنة رئيس مجلس النواب اليمني، عبدالله الأحمر، وجدت مقتولة أمس في الأردن برصاصة في الرأس، ناتجة على ما يبدو عن عملية انتحار.

«الفرنسية»

دمشق

* طالبت ٢٨٧ شخصية سورية من مثقفين وسياسيين الرئيس السوري بشار الأسد بإصلاح سياسي شامل لتحسين سوريا في مواجهة التحديات والمتغيرات بعد الحرب على العراق، وذلك في عريضة نشرتها أمس صحف لبنانية.

«الفرنسية»

كابول

* يلتقي الرئيس الأفغاني حميد كرزاي في لندن اليوم، رئيس الوزراء البريطاني توني بليير، خلال زيارة لبريطانيا كانت قد أرجئت بسبب الحرب على العراق.
* قال البنك الإسلامي للتنمية إنه سيقدم قروضاً ومنحاً تصل إلى ٦١٠ ملايين دولار لأفغانستان، على مدى ثلاث سنوات، لمساعدة البلاد في إصلاح اقتصادها الذي خربته الحرب.

«الفرنسية»

طوكيو

* قال رئيس الوزراء الياباني، جونيتشيرو كوزوموي، أمس، إن الين مقوم بأكبر من قيمته وأنه أبلغ الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال اجتماعهما الأخير في تكساس أنه يرحب بدولار قوي.

«رويترز»

واشنطن

* قال آلان جرينسبان، رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي)، أمس، إن الاقتصاد الأمريكي توقف هذا الربيع، وأن مسار النمو في الأشهر المقبلة يتسم بعدم اليقين رغم أن الاقتصاد برهن في الآونة الأخيرة على مرونته.

«رويترز»



المملكة المتحدة

المراكز المالية الرئيسية على مستوى العالم. ويعتمد اقتصادها على النظام الرأسمالي، وتركز الزراعة فيها على التوسع الرأسي واستخدام الميكنة الزراعية إلى أقصى حد، الأمر الذي جعلها تنتج نحو ٦٠٪ من الاحتياجات المحلية باستخدام ١٪ فقط من الأيدي العاملة المتاحة لديها. وتتمتع بريطانيا بثروات طبيعية ضخمة، ويمثل قطاع الطاقة وحده ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

* **إجمالي الناتج المحلي:** ١,٤٧ تريليون دولار (٢٠٠١).

* **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:** ٢٤,٧٠٠ دولار (تقديرات ٢٠٠١).

* **معدل التضخم:** ١,٨٪ (تقديرات ٢٠٠١).

* **حجم القوة العاملة:** ٧٢٩,٢ مليون نسمة (٢٠٠١).

* **نسبة البطالة:** ٥,١٪ (تقديرات ٢٠٠١).

* **الميزانية:**

- **الإيرادات:** ٥٦٥ مليار دولار.

- **المصروفات:** ٥٤٠ مليار دولار (العام المالي ٢٠٠١).

* **الصناعات:** الأدوات والأجهزة الكهربائية والسكك الحديدية وبناء السفن والطائرات ومحركات وقطع غيار السيارات والاتصالات والأغذية والمنسوجات.

* **حجم الصادرات:** ٢٨٧ مليار دولار (٢٠٠١).

* **حجم الواردات:** ٣٣٧ مليار دولار (تقديرات ٢٠٠١).

* **العُملة:** الجنيه الإسترليني (٠,٦٩٨١ للدولار).



* **الموقع الجغرافي:** غربي أوروبا.

* **المساحة الإجمالية:** ٢٤٤,٨٢٠ كيلومتراً مربعاً.

* **الموارد الطبيعية:** الفحم والبتروول والغاز الطبيعي والمعادن.

* **عدد السكان:** ٥٩,٧٧٨,٠٠٢ نسمة (تقديرات يوليو ٢٠٠٢).

* **نظام الحكم:** ملكي دستوري.

* **العاصمة:** لندن.

* **تاريخ إعلان الدستور:** لا تعتمد بريطانيا على دستور مكتوب، وتستعير عنه بالقوانين الوضعية.

* **رئيس الدولة:** الملكة إليزابيث الثانية (منذ ٦ فبراير ١٩٥٢).

* **رئيس الوزراء:** توني بليز (١٩٩٧)

* **الأحزاب السياسية:** هناك ٩ أحزاب تمثل أبرز الانتماءات السياسية.

* **أفرع الجيش الرئيسية:** الجيش، البحرية الملكية (قوات المارينز الملكية)، وسلاح الجو الملكي.

* **الميزانية العسكرية:** ٣١,٧ مليار دولار (٢٠٠٢).

* **نسبة الميزانية العسكرية إلى إجمالي الناتج المحلي:** ٢,٣٢٪ (تقديرات ٢٠٠٢).

* **القوة البشرية المتاحة للخدمة العسكرية:** ١٤,٦٣٢,٤١٨ نسمة (تقديرات ٢٠٠٢) للذكور من عمر ١٤ إلى ٤٩ عاماً.

* **عدد اللاتقنين للخدمة العسكرية:** ١٢,١٥١,٧٣٤ نسمة (٢٠٠٢) للذكور من عمر ١٤ إلى ٤٩ عاماً.

* **الاقتصاد:** تعد المملكة المتحدة دولة تجارية كبرى وأحد

